جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٤١٩)

تجربة معهد التخطيط القومي في مصر

دكتور رجاء عبد الرسول حسن

مايو ١٩٨٦

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

قدمت هذه الورقة الى الملتقى العلمى الذى انعقد بالكويت فى الفترة من الثانى الى الخامس من فبراير ١٩٨١ بمناسبة الذكرى العشرينية لتأسيس المعهد العربى للتخطيط بالكويت ٠

وتتناول الورقة عرضا موجزا لتجربة المعهد على مدى ربع قرن من الزمان من حيث اسهامه فى اثراء العملية التخطيطية فى مصر والعالم العربى ، ومن منظور مستقبلى لدوره المستقبلى الذى ينبغى أن يتسم بديناميكية تتواءم مع احتياجات ومتطلبات مرحلة تختلف فى مفاهيمها وفى متغيراتها وثوابتها عما سبقها من مراحل ٠

ما هـو الدور الذى يؤديه الفكر التخطيطى " فى مجتمع يسعى الى التقدم ؟
أحسب أن مهمة هذا الفكر يمكن ان توجز فى خطين أو جناحين عريضين :

الأول : أن يهيء القاعدة الرئيسية ، والمناخ المواتى ، والمرتكز الصلب لوضع هذا المجتمع ـ متمثلا فى أفراده ومؤسساته ـ فى " حالة " محددة من شأنها أن تتجه به نحو المشاركة فى تحسين نوعية الحياة ، واساليب الحياة ذاتها من خلال تحقيق أهداف التنمية والتقدم ، والوصول الى غايات قيمية معينة . هذا هو التخطيط بجناحه " القيمى " و " المادى"

والثانى : أن يتيح لهذا المجتمع زادا من الفكر وحصيلة من المعرفة تتجسد من خلالها صورة أفضل من صور الحياة ، وارتياد آفاق هذه الصورة ووضع قياسات عقلية ومنطقية لها . وذلك هو التخطيط بمفهومه العقلى والفكرى . ودور المؤسسات والأجهزة التخطيطية فى المجتمع ان تنشر فى الناس هذا الفكر التخطيطى ، وأن تبث فيهم الوعى بالحالة الراهنة ، والصورة المستقبلية للحياة بخيرها وشرها ، وأن تطرح عليهم بدائل للخيار ، فليس اكثر خطرا من أن يقتصر الفكر على " مجردات " دون ربطها بحالات " تطبيقها " على أرض الواقع .

ومؤسسات المجتمع كلها تمثل انعكاسا لحالات هذا المجتمع ومزاجه العام والمناخ الذى يسوده . وأداء هذه المؤسسات يرتبط الى حد بعيد بما يحكم هذا المناخ من اعتبارات تؤثر فيه سلبا وايجابا حسب اتجاهها وعمقها . وأجهزة التخطيط ومعاهده بالدرجة الأولى تأتى فى مقدمة مؤسسات المجتمع التى يرتبط أداءها ومنجزاتها بما يسوده من اتجاهات أو تأثيرات ، ومن خلال سعيها لتأصيل الفكر التخطيطى ينبغى أن تطور اهتماماتها على نحو يؤهلها للقيام بدورها من خلال فهم صحيح لما يطرأ على نسيج المجتمع من تغيرات .

وفى اطار الفرضيات السابقة يأتى دور تناول تجربة معهد التخطيط القومى فى مصر على مدى خمس وعشرين عاما منذ أن تأسس فى عام ١٩٦٠ . وانطلاقا من السياق العام الذى تقدم فيه الورقة فانها تستعرض أولا التطور التاريخى للمعهد والتغيرات التى طرأت على دوره ووظائفه منذ أن بدأ عمله ، والى أى مدى كانت تلك التطورات انعكاسا لتغيير المناخ العام ـ الفكرى والوظائفى ، كنتيجة لديناميكية الحركة التخطيطية والمنظور التنموى فى مصر والعالم ، أو بتأثير متغيرات عديدة شملت ـ بين ما شملت ـ ميدان نشاط المعهد وآفاقه ، كجزء من حركة التغير الاقتصادى والاجتماعى والفكرى الذى اجتاح عالمنا المعاصر كله . وبعد أن تتعرض الورقة لمجموعة من التحديات المستقبلية لدور المعهد ، تحاول ان تتناول بعض القضايا المعاصرة التى ترتبط بهذا الدور .

تأسس معهد التخطيط القومى بالقاهرة بقرار جمهورى صدر فى يوليو ١٩٦٠ (١) ، وتزامن صدور قرار انشائه مع بدء العمل فى تنفيذ الخطة الخمسية الأولى (١٩٦١/٦٠ـ١٩٦٥/٦٤) . ولم يأت انشاء المعهد من فراغ ، فقد سبقت ذلك مرحلة بدأت فى عام ١٩٥٣ ظهر فيها الاهتمام واضحا بتطوير الدراسات والبحوث المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال أجهزة فنية الحقت " بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى " و" بالمجلس الدائم للخدمات " وغيرها من الهيئات التى اضطلعت فى فترة متقدمة بمهام اعداد الدراسات وتمهيد الأرضية الملائمة لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومع انشاء لجنة التخطيط القومى" فى منتصف الخمسينات تركزت الدراسات التخطيطية فى الجهاز الفنى للجنة . والذى بدأ أعماله فى عام ١٩٥٧ باعداد الحسابات القومية الموحدة ، وتجميع وتحليل البيانات الاقتصادية والاجتماعية العامة فى الدولة ، واخيرا اعداد الاطار العام للخطة العشرية والخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتى بدأ تنفيذها فى منتصف عام ١٩٦٠ .

ومع اعلان الخطة ، والبدء فى تنفيذها ، واختصاص الوزارات والمؤسسات العامة بشئون التنفيذ ، وضحت الحاجة الى التوسع فى اعداد الكوادر المدربة على العملية التخطيطية فى الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والتى تتصل اعمالها بشئون التنمية واعداد الخطط وتأهيل هذه الكوادر ونشر الوعى التخطيطى بينها . وهكذا فقد كان " التدريب " واعداد الكوادر التخطيطية المدربة فى الأجهزة التنفيذية هو المحور الأول لفلسفة انشاء المعهد. وقد ارتبط بذلك الوفاء بحاجة أبناء الأقطار الشقيقة والصديقة الى التدريب على أساليب التخطيط وتهيئة نخبة من المتخصصين فى هذا المجال .

كذلك فقد اشارت المذكرة الايضاحية لمشروع قانون انشاء المعهد الى جانب ثان استلزمه الأخذ بأسلوب التخطيط متمثلا فى الحاجة الى اجراء دراسات مشتركة مع الخبراء وكبار الاخصائيين فى مختلف الفروع والدراسات ، وعقد حلقات دراسية ومؤتمرات عامة فى موضوع التخطيط القومى وهذه بدورها قد تستلزم مشاركة الخبرة الأجنبية فى العديد من مراحل الدراسات واعداد البحوث ، ومن ثم يتحقق من خلال توزيع الأدوار الاحتفاظ بالمنوال

---

(١) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٦٠ بانشاء معهد التخطيط القومى.

المنتظم الذى تتطلبه العمليات التخطيطية العادية وما يستتبعها من متابعة الخطة وتعديلها وتضطلع بها أجهزة التخطيط المركزية والقطاعية وغيرها بالوزارات والمؤسسات والهيئات ، بينما تتسم المناقشات والدراسات والبحوث المرتبطة بالأداء الاقتصادى والاجتماعى بمعهد التخطيط .

وهكذا فقد أنشىء المعهد معتمدا على محورين رئيسيين كركيزة لنشاطه هما التدريب والبحوث . وحول هذين المحورين حدد قانون انشاء المعهد أغراضه فى (١) " النهوض بالبحوث والدراسات التخطيطية المتصلة باعداد الخطةالقومية الشاملة للجمهورية ووسائل تنفيذها ودراسة الأسس والأساليب العلمية والفنية والاقتصادية والاجتماعية للتخطيط القومى ، والعمل على تطبيقها بقصد تحقيق الأهداف القومية " .

ونص القانون على أن للمعهد ـ فى سبيل تحقيق هذه الأغراض ـ أن يقوم بما يلى :

(١) اجراء البحوث والدراسات التخطيطية والاقتصادية والاجتماعية والاحصائية والفنية وتوجيهها والاشراف عليها .

(٢) تقرير منح دراسية ومكافآت واعانات لتشجيع البحوث والدراسات .

(٣) تنظيم برامج تدريبية وتعليمية ومنح شهادات لمن يجتازها بنجاح .

(٤) ايفاد بعوث علمية وعملية داخلية وخارجية .

(٥) عقد المؤتمرات والاجتماعات العلمية .

(٦) نشر البحوث والدراسات وترجمة وتأليف الكتب والمراجع التخطيطية .

(٧) ابداء الرأى فى مشروعات القوانين والقرارات والمشروعات الخاصة بالتخطيط القومى .

ومن ثم ، فقد جاء انشاء معهد التخطيط القومى فى مصر تلبية لحاجات واضحة ومحددة ، ولكى يضطلع بدور تميزت ملامحه ، ورسمت أبعاده من خلال ممارسة عملية لأسلوب التخطيط ومناهجه لسنوات قليلة سبقته ، وتبلورت خلالها أفكار ورؤى حول دور " التخطيط " فى المجتمع كفكر وفلسفة . فالتخطيط القومى يتطلب الى جانب أجهزته التنفيذية التى تقوم باعداد

---

(١) المادة (٣) من القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٦٠ .

الخطط القومية العامة والخطط القطاعية والاقليمية والمحلية بمراحلها الزمنية المختلفة ، مؤسسات بحثية وتدريبية توفر للأجهزة التنفيذية الاطار الفكرى والنظرة المستقبلية التى تستطلع آفاق التغيرات والتحولات وترتاد عالم المستقبل ذلك المجهول ، وتقدم الأفكار والآراء التى تثرى عمليات اعداد الخطة ، وتقترح المناهج والأساليب وتجربها وتقيمها • وفى نفس الوقت تنقل تلك المعرفة وهذه الأفكار الى العملية التخطيطية من خلال اعداد كوادر مؤهلة ومتطورة وقادرة على المشاركة الفعالة والايجابية فى اعداد الخطط ومتابعتها •

كان ذلك هو المناخ العام الذى انشىء المعهد فى ظله فى دولة نامية تملك قاعدة فكرية وثقافية ملائمة للانطلاق وبدأت فى بأسلوب التخطيط القومى الشامل منهجا للتنمية وسبيلا للارتقاء بظروفها الحياتية ، وتسعى لتأسيس مؤسسات قادرة على تحقيق غاياتها فى التنمية والتقدم والازدهار •

ودون افراط فى المبالغة فانه يمكن القول بأن انشاء معهد التخطيط القومى فى مصر فى مطلع الستينات كان عملا رائدا بكافة المعايير فى المنطقة العربية وفى أقطار العالم الثالث • ومع فارق القياس بطبيعة الحال ، فقد نهض المعهد بدور يشابه الى حد كبير دور الأزهر الشريف فى الحفاظ على اللغة العربية وأصالة الثقافة الاسلامية على مدى عصور طويلة كان يمكن أن تعصف تياراتها بكثير من مقومات الحياة الفكرية العربية • فمع انحسار دور التخطيط فى البنيان المؤسسى المصرى وغياب مفاهيمه فى مراحل تالية ولأسباب وظروف ، بالغة التعقيد ، ظل المعهد واحدا من ينابيع الثقافة التخطيطية فى مصر ، ومحافظا بقدر ما وسعته الطاقة وأسعفته الوسيلة على القاعدة الفكرية للتخطيط ومقوماته ، حتى اذا ما كانت العودة الى التخطيط الشامل الطويل المدى مع بداية الثمانينات ، كان للمعهد وخبرائه وكوادره دورا بالغ الأثر فى استعادة دور التخطيط فى ضبط مسار الحياة الاقتصادية والاجتماعية بعد غياب •

(٣)

واذا كان " اعداد الكوادر المؤهلة " قد جاء فى مقدمة الأغراض التى أنشىء المعهد من أجلها ، فمن المنطقى أن يبدأ تقييمنا لتجربة المعهد من هذه الزاوية • والواقع أن عملية اعداد الكوادر المؤهلة فى المجال التخطيطى من خلال تجربة معهد التخطيط القومى لم تتمثل

فى مجرد توفير قاعدة تدريبية تخطيطية قوية فحسب بل ربما اكتسبت أ همية وفعاليتها من خلال توفير مدرسة فكرية لاعداد مخططين وقادة للعمل التخطيطى من خلال نشاطات المعهد المتكاملة . ولقد يكفى للدلالة على أ همية هذه النقطة الأخيرة الاشارة الى مكانة المعهد القطرية والقومية والدولية فى تخريج أ جيال من كوادره المثقفة المؤهلة الذين ازدانت بهم الحياة الفكرية فى مصر والعالم العربى ، وشرفت بهم المحافل والمنظمات الدولية وأ سهموا فى صياغة الفكر التخطيطى بالمنطقة .

فاذا ما تناولنا دور المعهد فى " التدريب " من حيث تهيئة واعداد كوادر تخطيطية قادرة على الاضطلاع بمهامها ومسئولياتها فى اعداد الخطط والمشاركة فى تنفيذها ومتابعتها وتقييمها فقد كان هذا الدور من أ برز منجزات المعهد عبر سنوات طوال . فقد بدأ المعهد منذ انشائه فى تنظيم دورات تدريبية قصيرة ومتوسطة ثم شرع فى تنظيم دورة تدريبية طويلة تستمر لمدة عام كامل فى مجالات التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ابتداء من عام ١٩٦١ وحتى عام ١٩٧٢ ، ثم طورت هذه الدورة الطويلة الى برنامج لدبلوم المعهد فى التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدءا من عام١٩٧٣ . ومن خلال هذه الدورات الطويلة الأحد عشر ودبلوم المعهد حتى عام ١٩٨٥ تخرج من المعهد ١٨٤٩ خريجا منهم ٢٥١ خريجا من الأقطار العربية .

والى جانب الدورة الطويلة والدبلوم نظم المعهد أ عدادا كبيرة من الدورات القصيرة والمتوسطة المتخصصة انتظم فيها آلاف من المتدربين اما من خلال برنامجه التدريبى السنوى أ و بناء على طلبات جهات ومؤسسات محلية وخارجية . وقد تطورت مفاهيم وأ ساليب هذه الدورات والبرامج على مدى السنوات الماضية انطلاقا من الفلسفة التى قام عليها المعهد بحسبان أ نه يختلف عن المعاهد أ و الكليات الأكاديمية والجامعية حيث يطور كادره العلمى ويوسع دائرة اهتماماته ومجالات عمله على النحو الذى يتواءم مع تحديات المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى الأجل المرحلى القصير والمتوسط وعبر رؤية مستقبلية للأجل الطويل .

وعندما انشىء المعهد اضطلع بمهام تدريبية فى مجالات لم يكن غيره مؤهلا للاضطلاع بها وهكذا تضمنت أ نشطة المعهد التدريبية فى مراحلها الأولى دورات متعددة فى مجال الحاسب الآلى ولغاته واستخداماته وتطبيقاته ، وكان المعهد فى واقع الأمر رائدا فى هذا المجال فى مصر والعالم العربى منذ أ ن اقتنى أ ول حاسب آلى فى مصر وفى المنطقة العربية كلها عام ١٩٦١ . من هنا كان للمعهد دوره الهام فى تعليم وتدريب الجيل الأول فى مصر على التشغيل والبرمجة

للحاسبات الآليـة • ومـع تعدد الجهات والأجهـزة التى توافرت لديها امكانيـات تقديم الأنشطـة التدريبيـة العامة سواء فى شكـل مؤسسات حكوميـة أو خاصـة ، قام المعهد بتطويـر نشاطه التدريـبى لتقديـم برامج تدريبية أعمـق تخصصا وأكثـر ارتباطا بالعملية التخطيطية ، وفى المجالات الـتى تتواءم مع اهتماماتـه المتطورة ، وذلك على ضـوء الاعتبارات التى تحكم دوره وتحدد رسالتـه • والامثلة على ذلك متعـددة :

- ففى مجال الحاسب الآلـى انتقل اهتمام التدريب بالمعهد من التشغيل والبرمجـة ولغات ونظـم الحواسب ، وهى مجالات يمكـن لجهات أخـرى الاضطلاع بها بكفاءة الى التركـيز علـى الاستخدامات العملية لنظـم الحواسب فى المجالات التخطيطيـة ومسايـرة التطور العلمـى والتقـنى فى هذا المجال وتطويـر البرامج الجاهـزة التى يمكن اتاحتها للأجهزة والمؤسسـات والهيئـات والوزارات فى شتى مجالات التخطيط القطاعـى وتخطيط المشروعات ، واتاحـة الفرصـة للتدريب علـى استخدامهـا والاستفـادة بها •

- وفى مجـال تحليل وتقييم المشروعات كـان للمعهد دور رائـد فى تقديم واعـداد وتنظيم برامـج تدريبيـة منذ أوائـل السبعينات ، وأدخل هـذا الموضوع ضمـن منهجه التدريبـى العـادى ، وتطورت هـذه البرامج بدورهـا لتخرج مـن نطاق الدورات العامة الى الدورات القطاعيـة والمتخصصة ، وتطـور المنهج والمنظـور أيضا بالنسبة لمحتوى هذه البرامج بحيث لا تقتصـر على النظـرة الجزئيـة والمعايير المباشـرة والبسيطة فى تقييم المشروعات وانما انتقلـت الى تنـاول المشروعات مـن خلال نظـرة شاملة للمشروع فى اطـار الخطة القطاعيـة والخطة الشاملـة وآثـار المشروع على تحقيـق أهداف المجتمع والوفـاء بغاياتـه •

- وفى ميـدان التخطيط القطاعـى تضمنت أنشطـة المعهد التدريبية مجالات أكثـر تخصصا وعلـى مستوى النشاط الاقتصادى والصناعات المختلفة للمتخصصين والعامليـن فى فروع محـددة بحيـث يمكن أن تتاح الفرصـة للارتباط الرأسـى للعمليـة التخطيطية قطاعيا بداية من الوحـدات الانتاجية والخدميـة الى القطـاع والخطة القوميـة •

- وفى اطـار التخطيط الاقليمـى والمحلى انتقـل نشاط المعهد الى الأقاليم والمحافظات وأعيـد تطوير وصياغـة المشروع التدريبى الاقليمـى والمحلى بحيث يحقق الترابـط بين المستوى القومـى والقطاعـى والاقليمى والتركـيز على البعـد المكانى والمحلى للتنمية وتناول مشكلات وقضايـا المحليـات •

- كذلك ينطوى برنامج المعهد التدريبى فى السنوات الأخيرة على الاهتمام بقضايا ومشكلات محددة تعكس اهتمامات المعهد بما يطرأ على المناخ التنموى العام من تغيرات ويأتى فى هذا النطاق اهتمامه بقضايا البيئة والبحث العلمى والطاقة وغيرها ٠

(٤)

وتعتبر البحوث والدراسات الميدان الرئيسى لاسهام المعهد ومشاركته المباشرة فى اثراء العملية التخطيطية ونشر مفهوم التخطيط كأسلوب علمى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٠ ويعتبر دور المعهد فى هذا الصدد ـ وبحق ـ دورا متميزا بارز الأثر رفيع الشأن ٠ فمنذ انشائه حرص المعهد على نشر أوراقه البحثية ومذكراته واتاحتها للمهتمين بالعملية التخطيطية والتنمية وتبوأ فى ذلك مكانة عالية ، ونشر العديد من كبار المفكرين الاقتصاديين الأجانب والمصريين أعمالهم ضمن منشورات المعهد ومطبوعاته ٠ ولا يخلو مرجع من مراجع التنمية والتخطيط على المستوى العربى أو العالمى من اشارة الى الأعمال البحثية والعلمية للمعهد ٠

وترتكز فلسفة البحوث والدراسات بالمعهد على محاور أربعة رئيسية :

- ان المعهد وان كان مؤسسة علمية الا أنه يختلف فى توجهاته عن المراكز البحثية الأكاديمية والجامعات وذلك أنه يقوم بدراسات علمية تتناول الجوانب الأكاديمية بطبيعة الحال ولكنه يستهدف من خلالها الايجابة على أسئلة محددة ، والمفاضلة بين خيارات مطروحة، وبدائل متاحة ، واقتراح منهج تناول المشكلات وأسلوبه ٠

- ان اختيار موضوعات البحوث ينبغى أن يتم من خلال فهم واضح لدور المعهد كزراع بحثى لجهاز التخطيط ، وبالتالى فان دراسة الأسس والأساليب العلمية والفنية والاقتصادية والاجتماعية للتخطيط ومنهجية تطبيقها ، واقتراح الحلول المناسبة والبدائل المتاحة لمواجهة المشكلات والتحديات التى تواجه عملية التخطيط ومساراتالتنمية تأتى فى مقدمة اهتمامات المعهد البحثية ٠

- ومع تعدد القضايا البحثية وتشابكها فان الأولوية دائما لدراسة القضايا التى تخدم عملية التخطيط بشكل مباشر ترتبط بالقضايا الجوهرية للاقتصاد المصرى فى منظوره

التخطيطى ومن حيث تأثيرها على معدلات النمو وحاجتها الى الجهد العلمى المنظم لاقتراح الحلول والبدائل على المدى المتوسط والبعيد ٠

- وتمثل الرؤية المستقبلية للاستراتيجية البعيدة المدى للتنمية ، والمستقبلات البديلة لهذه التنمية الاطار العام للنشاط البحثى للمعهد كجهاز علمى وفنى متخصص ٠

ويأتى النشاط البحثى والدراسات الجماعية فى مقدمة نشاطات المعهد المتنوعة والتى تتضمن التدريب والتعليم والتوثيق والنشر وتقديم الخدمات فى مجال الحاسب الآلى الى جانب التعاون العلمى والخارجى ٠

وتعتبر البحوث والدراسات الجماعية من اكثر انشطة البحث العلمى بالمعهد نضجا وتكاملا باعتبارها تعبيرا عن أسلوب الفريق فى مجال البحث العلمى المستمر والمنظم والموجه لحل معوقات التنمية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى يواجهها الاقتصاد المصرى فى العصر الحديث ٠ هذا الى جانب كونها اطارا يعكس الأبعاد المختلفة للتركيب المعقد للمشكلات القومية ويقترح الحلول المناسبة والبديلة لهذه المشكلات وتنقسم هذه البحوث والدراسات الى نوعين فيما يختص بالتمويل ، فهناك الأبحاث التى يتم تمويلها من الموازنة العامة للدولة (الموازنة الاستثمارية للمعهد) ٠ والأبحاث التعاقدية التى يجريها المعهد بالاتفاق مع الجهات الأخرى التى تتطلب خدمات بحثية وعلمية محددة ٠

أما المذكرات الخارجية التى ينشرها المعهد تتمثل حصيلة أبحاث فردية أو مشتركة يقوم بها أعضاء الهيئة العلمية بالمعهد الى جانب بعض الخبراء والباحثين من خارجه ٠ وتصدر هذه المذكرات عن المعهد وتنشر للتداول والتبادل العلمى بهدف القاء الضوء على بعض الاتجاهات العلمية فى مجال التخطيط والتنمية لقطاعات الاقتصاد القومى ٠ وتعتبر هذه السلسلة من المذكرات ممثلة لنتائج مبتكرة فى موضوعاتها وأن ظلت فى نطاق ثمرات الفكر الأكاديمى على المستوى الفردى للباحثين ، على الرغم من أن بعضها يتعرض للجانب التطبيقى العلمى فى كثير من الأحيان ٠

وهناك الى جانب ذلك المذكرات الداخلية التى تصدر عن المعهد للتداول الداخلى فى نطاق أعضاء الهيئة العلمية والدارسين والمشاركين فى برامجه التدريبية ، وهى تعتبر

دراسات تمهيدية أو مرحلة من مراحل البحث العلمى الذى يتطلب مزيدا من الجهد الفكرى ، كما أنها تعكس نشاط أعضاء الهيئة العلمية فى اعداد المحاضرات بغرض استخدامها فى التدريب والتدريس لأعضاء دبلوم المعهد • وتأخذ سلسلة أوراق العمل البحثية نفس المدخل فى اتجاه البحوث باعتبار أنها أولى حلقات البحث العلمى الناضج والمتكامل ، حيث تعكس هذه الأوراق البحثية مرحلة أولية فى تناول المشكلة محل الدراسة وكيفية معالجتها ووضع الحلول المناسبة لها • ومن ثم فانها تستهدف بالدرجة الأولى أن تكون اساسا للنقاش والحوار وابداء الرأى فى ندوات المعهد على مستوياتها المختلفة أو بين أعضاء فريق البحث ذاته • وقد تتناول الورقة موضوعا كاملا فى مرحلة من مراحل اعداده أو جزءا من دراسة أشمل أو ورقة معدة للتقديم فى مؤتمر أو ندوة خارجية بهدف اتاحة الفرصة لاثراء العمل العلمى حول موضوع الورقة من خلال النقاش والحوار البناء •

وتعتبر سلسلة قضايا التخطيط والتنمية التى يصدرها المعهد منذ عام ١٩٧٧ نموذجا للدراسات الموسعة نسبيا والتى تضم نتائج محددة ومتكاملة للعمل العلمى فى مجالات التطبيق • اذ تتعرض عادة تلك الدراسات للمشاكل الملحة والتى يطلب متخذو القرار اقتراح الحلول المناسبة والبديلة لها ، وتعتبر نتائج هذه الدراسات مصدرا هاما من المصادر التى تساعد على صنع القرار فى المجالات التخطيطية والتنموية المختلفة والمتشابكة • وتمثل هذه السلسلة جهدا جماعيا لفرق بحثية مشتركة من الهيئة العلمية للمعهد والخبراء المتخصصين فى مجالات مختلفة من خارجه، وبذلك فانها تعكس الجانب العلمى والتطبيقى فى نفس الوقت •

ويأتى الجانب الثالث الرئيسى من جوانب عمل المعهد متمثلا فى ابداء المشورة فيما يتعلق بالمشكلات والقضايا التى تحال اليه من جهات تتصل أعمالها بالتخطيط والتنمية • ويأخذ هذا الجانب أبعادا متعددة ، سواء من حيث اعداد تقارير فنية متخصصة أو عقد الندوات والمؤتمرات وجلسات العمل والمشاركة فيها أو التعاون مع الأجهزة والمؤسسات والهيئات والوزارات فى تناول موضوعات محددة وطرحها للدراسة والمناقشة • وقد كان جهد المعهد فى هذا السبيل ملحوظا ومتميزا •

ولعل من أبرز ما انجزه المعهد عبر تاريخه يتمثل فى أنه حافظ ـ خلال الفترة التى غاب فيها مفهوم التخطيط وانحسر دوره ـ على تأصيل المنهج الفكرى الذى تقوم عليه التنمية ، سواء من حيث ادارتها وتوجيه مسارها ، أو من ناحية وعى المواطن ومشاركته

فى عملية التنمية وتحديد دوره فيها ، ومحاولة طرح صياغة للتنمية تقوم على رؤية مستقبلية للواقع المصرى . ولقد كان قيام المعهد بذلك الدور من خلال دراساته وبحوثه وندواته عن يقين بأن غياب رؤية فلسفية للتنمية لا يعنى الا التعايش مع الأوضاع الراهنة وادارة الاقتصاد القومى على أساس ادارة أزمات يمكن قبولها كوضع دائم غير قابل للتحسن .

ومع العودة الى الأخذ بأسلوب التخطيط الشامل منهجا وسبيلا للتنمية ، وبدء تنفيذ الخطة الخمسية الحالية (١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦) والاعداد لوضع الخطة الخمسية التالية (١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١) فى اطار استراتيجية بعيدة المدى تمتد الى آفاق عام ٢٠٠٢ كان الاقتناع لدى كافة الأجهزة التخطيطية أن الفترة القادمة لا تمثل مرحلة بذاتها منفصلة تماما عما سبقها من مراحل لأسباب متعددة :

(١) أن الخطة الخمسية الحالية قد تحقق من خلالها انجازا يتفق الى حد كبير مع اهدافها وان كان لا يزال بعيدا عن طموحات الجماهير وآمالها الكبار بحكم طبيعة الخطة المرحلية والتصحيحية ، ومن ثم فان الفترة التالية منها ستشهد ترسيخا لهذا الانجاز واقترابا من تحقيق أهداف الخطة .

(٢) ان ما تحقق من انجاز فى الفترة الماضية قد أوضح حقائق بالغة الأهمية :

- لقد أظهر حجم ومدى وطبيعة الاختلالات الهيكلية التى طرأت على الاقتصاد القومى والحاجة الماسة الى تكثيف الجهود لاصلاح هذه الاختلالات . ولا يقتصر مفهوم هذه الاختلالات على مجرد تشوهات " هيكل " الاقتصاد ذاته ، بل أنها تمتد لتشمل الأنماط التنسيقية التى تحكم الأداء الاقتصادى .

- كما أوضح نقاط الضعف ومصادر القوة الذاتية للاقتصاد المصرى ، ومن ثم فقد كشف الطريق أمام آفاق جديدة للعمل الوطنى فى مجالات التنمية ، وأبرز مشكلات ملحة فى الوقت الحاضر وستكون أكثر الحاحا فى المرحلة القادمة وينبغى أن تنال ما تستحقه من أولويات الخطة .

- أن لا بديل عن الأخذ بأسلوب التخطيط ـ منهجا للعمل وسبيلا للتنمية ـ وأن الالتزام بالخطة يمثل فى حد ذاته انجازا هاما يعكس مدى اصرار الأمة

على تحقيق غاياتها وأهدافها ، كما يعطى للاقتصاد الوطنى مناخ الاستقرار الذى يحتاجه للتغلب على مشكلاته وتحقيق غاياته .

(٣) أن المرحلة القادمة ستشهد الاعداد للخطة الخمسية الثانية وترسيخ منهج التخطيط فى ادارة الاقتصاد القومى وهى فى جوهرها تمثل " المشروع القومى للتنمية " بكافة أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ولئن كانت الخطة الحالية تصحيحية بطبيعتها واستهدفت بشكل أساسى التصدى للمشكلات العاجلة والملحة ، لم تتح لها فرصة واسعة لاختيار مشروعاتها وبرامجها فى حرية كاملة باعتبار أن الجانب الأعظم من تلك المشروعات تمثل فى مشروعات الاحلال والتجديد واعادة التأهيل واستكمال المشروعات التى بدىء فى تنفيذها وتوقف أو تباطأ بعد ذلك فى منتصف الطريق (وبعضها يعود الى أوائل الستينات ولم يتح للمشروعات الجديدة الا أقل من خمس استثمارات الخطة ، فان الخطط التالية سوف يتاح لها :

- رؤية أرحب لآفاق العمل الوطنى فى مجال التنمية فى ضوء سير العمل فى تنفيذ الخطة الحالية .

- تقييما أفضل للايجابيات والسلبيات ، وكفاءة الانجاز ومعدلات الأداء بشكل أقرب ما يكون الى الواقع .

- مناخا اقتصاديا أكثر التزاما بأهداف الخطة وغاياتها بعد أن ابتعدت مفاهيم التخطيط عن الساحة لفترة طويلة .

- حرية اكثر فى تحديد الأولويات والأبعاد المستقبلية وضبط ايقاع العمل الوطنى بما يلائم احتياجات تلك المرحلة .

- وأهم من ذلك كله أن عديدا من القضايا قد برز على الساحة وظهرت أهمية حسم موقف الدولة تجاهه بما يتيح للمخطط مؤشرات محددة ولتنفيذ الخطة مناخا مستقرا .

وفى هذا الاطار العام لمناخ التنمية فى مصر يجد المعهد نفسه مطالبا باعادة ترتيب أولويات عمله بما يتلائم مع طبيعة المرحلة المقبلة ، والتحديات والقضايا المطروحة فى ساحة التنمية والتخطيط .

وارتكازا على وانطلاقا من الهدف العام السابق تحديده لاستراتيجية بحوث المعهد فان محتوى ومفردات البرنامج البحثى يستند فى واقع الأمر على مجموعة من القواعد العامة التى تتصل باعطاء وزن نسبى للمفردات أو الأبحاث ذات التوجهات التالية (وهى متداخلة مع بعضها البعض) :

أ - التوجه التطبيقى ، بمعنى الأبحاث التى تعالج قضايا ومشاكل عملية فى المقام الأول ترتبط وتخدم وبشكل مباشر وغير مباشر عمليات الاعداد والمتابعة للخطة القومية بأبعادها الزمنية المختلفة . وبالتالى فانه من المتصور على سبيل المثال الاهتمام بالابحاث التى تستند بقدر الامكان على استقصاءات ميدانية أو دراسة حالات لسد فجوة المعلومات فى عدد من المجالات التى لا تسعف فيها الاحصاءات القومية .

وغنى عن البيان أن الالتزام بهذا التوجه التطبيقى المحدد يقتضى البعد بقدر الامكان عن الابحاث ذات الموضوعات التى تتصف بالاكاديمية أو النظرية ، أو الأبحاث ذات الموضوعات الغير محددة وتتصف بالعمومية الشديدة وكبر الحجم .

ب - التوجه المستقبلى ، بمعنى الأبحاث التى تهتم بالنظرة بعيدة المدى وتتناول بعض القضايا الاساسية التى من المنتظر أن تواجهها الخطة الخمسية القادمة (١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١) فى اطار بعد زمنى أشمل يمتد حتى عام ٢٠٠٢ .

حـ - التوجه المنهجى ، بمعنى دعم الأبحاث التى تناقش مسائل تطوير الأدوات المنهجية (من اجهزة وأساليب وقاعدة معلومات) للعملية التخطيطية بشكل يرتبط بهدف رفع مستوى الاداء التخطيطى القومى ، وبالتالى توفير متطلبات ضرورية لاعداد الخطط القادمة على نحو أفضل من ما كان متاحا بالنسبة للخطة الخمسية الحالية .

د - التوجه الخارجى ، بمعنى الأبحاث التى تغطى آفاق التعاون الاقتصادى الحالية والمرتقبة على المستوى العربى والأفريقى .

وفى ضوء مجريات مسيرة التنمية فى مصر وما كشفت عنه المتابعة الفعلية للأداء التخطيطى والتنفيذى خلال السنوات التى انتهت من عمر الخطة الخمسية الحالية ومع اتجاهات